

كيف ألحق سعد الحريري الأذى بنفسه

عمر نشابة

بتّ تلفزيون «نيو تي في» أخيراً تسجيلات صوتية لرئيس حكومة تصريف الأعمال سعد الحريري وهو يدلي بإفادته أمام محققين تابعين للجنة التحقيق الدولية في جريمة اغتيال والده. ويفترض أن تحال التسجيلات على هيئة قضائية مستقلة للتدقيق فيها ولاتخاذ خطوات الملاحقة المناسبة إذا ثبتت صحة مضمون تلك التسجيلات. فالرئيس سعد الحريري وجّه، كما سُمع في التسجيلات، كلاماً نابياً بحق رئيس تحرير صحيفة لبنانية ورئيس الجمهورية العربية السورية، وأدعى أن رئيس تحرير صحيفة أخرى كان يبتز والده، وأن ضباطاً في الجيش العربي السوري كانوا يتقاضون أموالاً من الرئيس رفيق الحريري. كل ذلك، إذا صح، حتى لو غير الرئيس سعد الحريري موافقه منذ تاريخ التسجيلات، يستدعي متابعة قضائية. إذ يفترض إحقاق الحق عبر تطبيق القوانين. هذا ما لا يتوقف تيار المستقبل وقوى 14 آذار عن المطالبة به ليل نهار. العدالة. فلتطبق العدالة بحق الرئيس سعد الحريري إذا ثبت أنه قال ما قاله وليثبت صحة ادعاءاته أمام القضاء. ولا بدّ من الإشارة إلى أنه حتى لو ثبتت صحة المعلومات التي ذكرها، فإنّ تعرّضه لكرامة أشخاص يُعدّ تجنياً يحاسب عليه القانون.

أما بخصوص مضمون البيان الذي صدر عن مكتبه تعليقاً على ما ورد في التسجيلات، فيشير إلى أن لجنة التحقيق الدولية هي التي كانت قد كلفته باستدراج الشاهد والمشتبه فيه محمد زهير الصديق. يدل ذلك على تجاوز لجنة التحقيق الدولية لأبسط المعايير في مجال العدالة الجنائية. فلا يجوز إشراك ضحايا الجريمة في عملية التحقيق فيها ولا يجوز مهنيّاً أن يطلع الضحايا على التحقيقات التي يفترض أن تكون سرّية. حتى لو افترضنا أن استدراج شاهد ومشتبه فيه يستدعي مساهمة الرئيس سعد الحريري، فإن ذلك يمكن أن يحصل بحضور المحقق العدلي في الجريمة القاضي الياس عيد (أو من ينوب عنه من القضاة) الذي كان يومها يمثل السلطة القضائية المختصة المشرفة على التحقيقات.

الأمر المستغرب في تسجيل إفادة الحريري للمحققين الدوليين هو غياب وكيله القانوني أو مستشاره القضائي أو أي شخص آخر ينصحه، بصفته نجل الشهيد ورئيساً لإحدى أكبر الكتل النيابية، بعدم استخدام عبارات مهينة وبذيئة وابتعاده عن إطلاق اتهامات لا يمكن إثبات صحتها أمام المحكمة. إن عدم تمكنه من إثبات صحة أقواله قد يحولّه إلى شاهد زور يفترض التدقيق في دوافعه بعد تحديدها قضائياً.

لا بدّ من الإشارة كذلك إلى أن إشراك المحققين الدوليين لسعد الحريري في عملهم السريّ كما تدل التسجيلات، يرجّح أن يكون العرض الذي قدمه الحريري إلى السيد حسن نصر الله بتسليم «عناصر غير منضبطين» في حزب الله بحجة أنهم ضالعون في جريمة اغتيال والده جاء بتنسيق كامل مع المحققين الدوليين وليس انطلاقاً من أمور أخرى كما ادّعى مقربون منه. على أي حال، إذا صحت التسجيلات، وبغض النظر عن المناورات السياسية التي قام بها، فإن الرئيس سعد الحريري يبدو ضالعاً، عن سابق تصوّر وتصميم، أو بسبب نقص في نضجه السياسي والأخلاقي والعدلي، في عملية غريبة تستهدف المقاومة عبر آلية قضائية دولية.

لكن لماذا لم يتخذ الضابط وسام الحسن إجراءات لحماية الحريري من «فضيحة» تسريب التسجيلات؟ أو على الأقل منع تسريب الشتائم التي أطلقها سعد الحريري بحق إعلاميين وسياسيين؟

يبدو أن الرئيس الشاب لا يلاحظ أن أكثر من يقع به الأضرار هم المحيطون به والمقربون منه لا المواجهون له. هم الذين دفعوه إلى التراجع عن اتهام سوريا بعد أن كانوا أبرز المرصّنين على معاداتها. وليقل غير ذلك. أما بشأن العدالة، فلا شأن لهم فيها سوى التظليل والترميز وتهديد الآخرين بها وب«المجتمع الدولي» الذي طالما حدّد أولوياته بوجود حماية إسرائيلية من أي خطر قد يهددها.

لا علم للحريري على ما يبدو بمبادئ العدالة، لا علم له بقرينة البراءة أو باستقلالية القضاء أو بمنهجية الإثبات أو بقواعد المحاكمات وإجراءاتها. ولم يكلف نفسه عناء تعيين مستشار قانوني محلي أو دولي ليشرح له ويرشده إلى الطرق القضائية التي تناسب توجهاته. أياً تكن توجهاته.

أما الجمهور الآذاري العريض فيشاطر زعيمه استخفافه بمبادئ العدالة الصادقة. ويرضخ ذلك الجمهور وزعيمه لإملاءات آلية قضائية دولية من دون التدقيق في صحة نظامها وإجراءاتها وبالذوافع الحقيقية للعاملين فيها.

إن الثقة التي وضعها الرئيس سعد الحريري بمحققين دوليين أمثال غيرهارد ليمان وديتليف ميليس ودانيال بلمار ونيك كالداس ومايكل تالور وغيرهم، هي التي أتاحت تسريب ما تسرّب إلى وسائل الإعلام، وستتيح تسريب المزيد خلال الأيام والأسابيع المقبلة. وإذا كان الرئيس الحريري متخصصاً في الاقتصاد والأعمال ولا علاقة له بالقواعد القضائية، فإن بعض المحققين الدوليين يتمتعون على ما يبدو باختصاص مزدوج قضائي/ تجاري. فلا مانع لديهم من تحصيل الربح السريع في القضاء وفي التجارة، حتى لو كان ذلك على حساب روح الرئيس الشهيد رفيق الحريري والشهداء الآخرين.

أميرة سعودية اختارت القضاء اللبناني للبت في قضيتها (أرشيف - بلال جاويش)

حصصاً إرثية في العقارات ذاتها، والمدعى عليه الثاني (قاضي العائلة الحاكمة الشيخ العريضي) أقدم بالاشتراك مع المدعى عليه الأول على تزوير مستند في السعودية من طريق تضمينه وقائع كاذبة على أنها صحيحة، وأقدم المدعى عليه الأول على استعمال هذا المستند المزور في لبنان بهدف إبطال حصر إرث المرحومة موسى العنقري. ويضيفون أن المدعى عليهما «زورا مستنداً رسمياً من طريق تضمينه وقائع كاذبة على أنها صحيحة، وأقدا على استعماله في لبنان»، مطالبين القضاء اللبناني بوجوب الادعاء على الأمير تركي وقاضي العائلة الحاكمة و«التحقيق معهما وملاحقتهما بجرائم التزوير المنصوص عليها في المواد 456 و457 و458 عقوبات وجريمة استعمال المزور المنصوص عليها في المادة 454 من

القانون ذاته وإبطال المستند المزور الجاري استعماله وتنفيذه في لبنان». هذا الصراع بين أفراد من العائلة الملكية السعودية لا يحق للقضاء اللبناني بته، وفق رأي محامي الأمير تركي بن طلال بن عبد العزيز آل سعود، الذين أوردوا في دفعوهم الشكلية أن المدعى عليهما من الأميرة سارة «سعوديا الجنسية، ومقام الأثنان هو في المملكة العربية السعودية، وهما لم يلق القبض عليهما في لبنان ولا في غيره من البلدان، والجرم المعزى إليهما وقع في السعودية، ومن هنا لا يمكن القول بصلاحيّة القضاء اللبناني في النظر بجرم التزوير». ويضيفون أن التزوير «بحسب ادعاءات

العدلي في لبنان، فالمسار القضائي لهذه الدعاوى من المتوقع ألا يتأثر بآية ضغوط. ثمة رجال قانون يؤكدون صلاحية النظر في هذه الدعوى في لبنان، بغض النظر عن الاجتهادات القانونية الأخرى، فيما يتوقف آخرون عند الصورة الإيجابية التي يعكسها سلوك بعض الأميرات أو النساء السعوديات المتمردات على السلطة البطركية، ويلفتون إلى ضرورة تشجيع هذه الظاهرة، ويضيفون نهاية أن القضاء القضائي هو وجهة مناسبة لكل مطالب أو مشكك بأن الوسائل الأخرى قد لا تساعد على استرداد حقه.

المستند المطعون
بصحته هو قرار صادر عن
قاضي سعودي

الكاميرا تفضح سارقي عداد البنزين

تقرير

نانسي زروق

تقصد محطة بنزين لتعبئة وقود لسيارتك. يستقبلك العامل فيها: «أهلاً يا باشا». يسألك عن المبلغ الذي تود أن تملأ به وقوداً. نجيبه، فيرفع يده إلى العداد لتبدأ عملية ضخ البنزين. أثناء ذلك يحضر عامل آخر، يرحّب بك بحرارة ويمسح زجاج السيارة قبل أن يبدأ بممازحتك. ينهي الأول عمله ويتبعه الثاني. تدفع المال وتغادر. هذا المشهد تكرر لأشهر عديدة مع معظم زبائن المحطة قبل أن يكتشف أحد الزبائن تلاعب العاملين بعدادات البنزين.

يتحدّث مدير المحطة المذكورة لـ«الأخبار» فيذكر أن أحد أصدقائه من ليمالاً خزّان سيارته بالوقوف من محطاته. فصدوف أن كان أمامه أحد الزبائن. فسمع الزبون الذي وصل قبله يطلب أن تملأ سيارته بخمسين ألف ليرة لبنانية، لكنه فوجئ عندما رأى العامل يوقف العداد عند مبلغ 40 ألف ليرة ليغلق قفل خزّان الوقود، ملوْحاً للسائق بيده كعلامة انتهاء التعبئة. حان دور صديق مالك المحطة، فطلب من العامل أن يملأ سيارته وقوداً بمبلغ خمسين ألف ليرة قبل أن يبدأ بمراقبة ما يجري دون أن يشعره بذلك. وبالفعل، كزّ العاملان ما قاما به مع

الزبون السابق ليسرقا ثمانية آلاف ليرة هذه المرة. لم يعترض الزبون، بل اتصل على الفور بمالك المحطة ليخبره بما رأى. لم يُهمل صاحب المحطة الأمر، وخصوصاً أنه لاحظ انخفاض عدد زبائن المحطة في الفترة الأخيرة. قصد المحطة ليراجع أشرطة تسجيل كاميرات المراقبة المثبتة فيها، فتبين أن العاملين يتلاعبان بالعداد مع جميع الزبائن. ولوحظ أن الفتيات كن عرضة للسرقة أسهل من غيرهن، لأنهن لا يراقبن عداد البنزين.

أما في ما يتعلق بالزبائن الرجال، فإن عملية الاحتيال أصعب بقليل، إذ يتعاون العاملان معاً، فيعمد الأول إلى تعبئة البنزين، فيما يتولى الآخر إلهاء الزبون بالتحدّث معه أو بمسح زجاج

سيارته ليحجب عنه رؤية العداد كي يسمح لزميله بإيقافه دون أن يلاحظه الزبون.

قصد مالك المحطة أحد مراكز قوى الأمن للدعاء على العاملين لديه، فحضرت القوى الأمنية وأقفت اثنين من العمال. بدأت عملية الاستجواب فاعترف الاثنان بما نسب إليهما.

يذكر مدير محطة البنزين الكائنة في منطقة كسروان أنه فوجئ بالعاملين اللذين يعملان لديه منذ حوالي أكثر من سنتين عندما اكتشف أنهما يسرقان زبائنه بطريقة منظّمة. ويذكر مدير المحطة الذي رفض الكشف عن اسمه أن أحد العاملين يتمتع «بشعبية عالية لدى الزبائن»، فهو يتوّد إليهم كثيراً ويلقي على مسامعهم النكات. وقد بدأ مدير المحطة المذكورة بمراجعة تسجيلات الكاميرات في باقي المحطات العائدة له، لافتاً إلى أنه سيتخذ تدابير جديدة لمراقبة العمال الجدد كي لا يخسر الزبائن.

يذكر أنها ليست المرة الأولى التي يتقدّم فيها مالكو محطات وقود بادعاء على عاملين لديهم بجرم السرقّة والتلاعب بعدادات البنزين. الآن لم يعد ارتفاع سعر صفيحة البنزين الهمة الوحيد الذي يشغل بال المواطن، بل صار التأكد من عدم التلاعب بكمية الوقود التي دفع ثمنها هاجسه الأكبر.

